

الدعوة إلى عدم بيع بيوت لعرب في «نتسيرت عيليت»

في عام ١٩٩٧، نُشر في صحيفة محلية في نتسيرت عيليت، أن مناحيم أرياب، رئيس بلدية نتسيرت عيليت، قال إنه لا يريد أن تباع بيوت للعرب في بلدته. توجهت عدالة إلى المستشار القانوني للحكومة، وطالبت بالتحقيق مع رئيس البلدية، وبمحاكمته على تفوهاتة العنصرية. قال المستشار القانوني للحكومة إنه لا يحق لمن يشغل وظيفة جماهيرية، التفوه بمثل هذه العبارات، لكن ذلك لا يعتبر مخالفة، ولذلك فهو يفضل عدم تطبيق قانون العقوبات، في مثل هذه الحالات. توجهت عدالة ثانية إلى المستشار، وطالبت بإعادة النظر في موقفه هذا، لكن المستشار القانوني للحكومة أصر على موقفه، وعلى رفضه البحث في الموضوع.

تفوهات عنصرية من مرشحين لانتخابات المحلية

في خلال معركة انتخابات السلطات المحلية، في تشرين الثاني ١٩٩٨، توجهت عدالة برسالة إلى المستشار القانوني للحكومة، مطالبة بإجراء تحقيق ضد زئيف هرتمان، مرشح لرئاسة بلدية نتسيرت عيليت، وذلك في أعقاب تحريضه ضد السكان العرب في نتسيرت عيليت. فقد دعا هذا السكان اليهود إلى عدم بيع بيوت للعرب. كما دعا إلى نقل ملكية أراضي نتسيرت عيليت، من دائرة أراضي إسرائيل إلى الوكالة اليهودية، لأن هذه الأخيرة لا تبيع المنازل للعرب. وفي نشرة أصدرها المرشح لرئاسة البلدية، وصف كون السكان العرب يشكلون نسبة ١٠٪ من مجمل سكان نتسيرت عيليت، بأنه «كابوس».

ألغى المستشار القانوني للحكومة حق هذا الشخص بالتنافس على رئاسة البلدية، بسبب أقواله التحريضية. كما توجهت عدالة إلى المستشار القانوني للحكومة، بالموضوع نفسه، في أعقاب تفوهات أفي فلدمان، المرشح لرئاسة بلدية كرميثيل، ورئيس كتلة الليكود في المجلس البلدي. فقد أطلق هذا المرشح تصريحات عنصرية، وعلنية، ضد العرب، عبر بها عن رغبته في نقل سكان حي الرمية، وهو حي «غير معترف به»، ويقع ضمن نفوذ بلدية كرميثيل، إلى القرى العربية في المنطقة. كما

النضال ضد العنصرية والتحريض

اقتراح جباية رسوم دخول إلى متنزهات كرميثيل، لثني العائلات العربية عن زيارة هذه الأماكن. طالبت عدالة بإجراء تحقيق في هذا الموضوع، ومحكمة هذا الشخص.

في رده على رسالة عدالة، أمر المستشار القانوني للحكومة بالتحقيق مع هذا المرشح، لكنه لم يقرر حتى الآن ما إن كان هذا الشخص سيقدم إلى المحكمة، بتهمة التحريض العنصري، أم لا.

شعارات عنصرية في شوارع بئر السبع

على جدران فرع بنك لثومي، في جادة هنسي (رغر)، في بئر السبع، علقت شعارات «كهانا على حق» و«كلنا كهانا». كما تظهر هذه الشعارات في أماكن عديدة من البلاد، خاصة في الأماكن العامة الواقعة في إطار صلاحية السلطات المحلية. توجهت عدالة إلى بلدية بئر السبع، وطالبتها بالعمل على إزالة هذه الشعارات، إذ إن السلطة المحلية ملزمة بذلك، في إطار واجبها للمحافظة على نظافة الأماكن العامة. في أعقاب هذا التوجه، نظفت بلدية بئر السبع هذه الشعارات، عن جدران الأماكن العامة في المدينة.

التحريض في صحيفة محلية في بئر السبع

«مشوف» صحيفة تصدر مرتين في الأسبوع، في منطقة النقب. في عدد لها، صادر في آذار ٢٠٠٠، نشرت هذه الصحيفة مقالا، على الصفحة الأولى، «يحذر» مما أسمته «خطر غزو البدو لأراضي الدولة، وسيطرتهم على هذه الأراضي». وفي المقالة نفسها، أرفقت خارطة تشير إلى التوسع المزعوم، للقرى العربية «غير المعترف بها». رسمت الخارطة بشكل يُظهر مدينة بئر السبع أصغر من أي قرية عربية «غير معترف بها»، في النقب. بالإضافة إلى ذلك، تناولت افتتاحية هذه الصحيفة موضوع «سرقه أراضي الدولة»، من قبل السكان البدو. في أعقاب ذلك، توجهت عدالة إلى محرر الصحيفة، وطالبت بنشر اعتذار بحجم المقال نفسه، وفي المكان نفسه، بسبب المغالطات الواردة في المقال المذكور، وبسبب ما ينطوي عليه من قذف وتحريض. وبعد أن وضحت عدالة لمحرر الصحيفة ماهية العواقب القانونية التي يعرض نفسه

إليها، وإمكانية لجوء السكان العرب في النقب إلى القضاء، نشرت صحيفة «مشوف» اعتذارا للسكان العرب، بحجم المقال نفسه، وفي الصفحة نفسها التي نُشر فيها المقال التحريضي.

المجلس الجماهيري للديموغرافيا

تأسس المجلس الجماهيري للديموغرافيا عام ١٩٦٧، بهدف تشجيع التزايد السكاني لليهود في إسرائيل. في عام ١٩٨٦، عادت الحكومة لتصادق مجددا على أهمية هذا المجلس والجسم المنبثق عنه، المركز الديموغرافي. ينسق هذا الجسم بين جهود السلطات المحلية لتزايد حجم السكان.

في تموز ١٩٩٨، توجهت عدالة إلى وزير العمل والرفاه، وإلى رئيس مجلس الديموغرافيا، وطالبت بالحصول على معلومات حول نشاطات المجلس، مدعية أن هدف زيادة السكان اليهود يشكل تمييزا صارخا، ضد المواطنين العرب. كما طالبت عدالة بمعرفة سبب عودة المجلس إلى العمل، بعد فترة طويلة من توقفه عن العمل، وبمعرفة عدد الجلسات التي عقدها المجلس، إلى الآن. إضافة إلى ذلك، طالبت عدالة بالحصول على نسخ حول نقاط البحث في الجلسات، ونسخ عن بروتوكولات الجلسات.

كان رد وزارة العمل والرفاه، أن زيادة السكان العرب لا تعتبر «تهديدا ديموغرافيا»، وأن المجلس يؤيد زيادة نسبة السكان، مهما كانت قوميتهم. فقط بعد تكرار الطلب، حصلت عدالة على نسخ حول جدول أعمال المجلس، وعن بروتوكولات جلسات المجلس.

تفوهات عنصرية من ضابط شرطة

في تشرين الأول ١٩٩٩، فتشت الشرطة بيت من قرية معاوية، وذلك بناء على أمر من المحكمة. تم التفتيش بقيادة ضابط الشرطة يكي أزولاي، قائد شرطة وادي عارة. تفيد التقارير أن الضابط أزولاي قال في أثناء التفتيش: «في المجتمع العربي، كل مواطن يريد الحصول على سلاح ليصبح له مركز... هنالك أمران بالنسبة للعربي يُكسبانه مركزا: سلاح وقطعة أرض. بالنسبة للعربي، هذان الأمران أفضل من أخيه، وأفضل من أفراد

دليلاً على التحريض العنصري.

«بفضل الهجرة الروسية الرائعة لم نعد نشاهد العرب»

في الخطاب الذي ألقاه المدير الإداري لمستشفى «كفار شاؤول»، بمناسبة تثبيت خمسة من العاملين في المستشفى (من ضمنهم عمال هاجروا من روسيا)، في شباط ٢٠٠٠، قال: «قبل ذلك كنا نشاهد العرب في كل مكان، الآن، وبفضل الهجرة الروسية الرائعة، لم نعد نشاهدهم». لقد وصلت هذه المعلومات إلى مكاتب عدالة عن طريق إحدى العاملات. بعثت هذه العاملة رسالة إلى المدير، ونسخة منها إلى عدالة، ووقعت الرسالة باسم «روح يهودية». في شباط ٢٠٠٠، توجهت عدالة إلى المستشار القانوني للحكومة، وطالبت بتحويل هذا المدير إلى المحاكمة الجنائية. أوصى المستشار القانوني للحكومة بفتح ملف تحقيق جنائي ضد ذلك المدير.

العائلة الآخرين. العربي مستعد أن يقاتل من أجل السلاح، ولا يتخلى عنه، لكنه مستعد أن يتخلى عن زوجته، دون أية مشكلة».

في أعقاب هذه التفوهات، توجهت عدالة إلى المستشار القانوني للحكومة، وإلى القائد العام للشرطة، وإلى وزير الأمن الداخلي، وبناءً على المادة (٤٤أ) لقانون العقوبات ١٩٧٧، والقائلة إن التحريض للعنصرية يشكل مخالفة، طالبت عدالة بالتحقيق مع الشرطي أزولاي، وبتقديمه إلى المحكمة. كما طالبت عدالة كلا من وزير الأمن الداخلي، والقائد العام للشرطة، بإجراء تحقيق داخلي حول تفوهات أزولاي، وتنحيته عن وظيفته، إلى حين الانتهاء من التحقيق. لقد أشارت عدالة في رسائلها هذه، أن وظيفة أزولاي في منطقة وادي عارة، تحتم عليه الاحتكاك اليومي مع المواطنين العرب، وتفوهات تلك تدل أنه غير قادر على تأدية واجبه هذا، بشكل موضوعي، ومنتزن. كما أشارت عدالة إلى ضرورة الرد، بشكل حازم، ضد هذه التفوهات، بحكم الوظيفة التي يشغلها أزولاي.

في أواسط تشرين الأول ١٩٩٩، أبلغ وزير الأمن الداخلي عدالة أنه، «بناءً على التحقيق الذي قامت به شرطة إسرائيل، ورئيس القسم في الوزارة، مع شرطة المروج وشرطة وادي عارة، ضد الكولونيل يكي أزولاي، يتضح جلياً أن الأقوال التي اقتبسها جريدة هآرتس، لم تصدر عن أزولاي. وفي حديثه مع مراسل الجريدة، تطرق ضابط شرطة وادي عارة إلى حادثة معينة في قرية معاوية. كما أشار قائد شرطة وادي عارة أن وجود الضابط أزولاي، وخدمته في الوسط العربي، هي شيء ثابت، رغم ما تتضمنه من خطر على عائلته وعلى أولاده». وجاء في الرسالة أيضاً، أن وزير الأمن الداخلي «لا يعتبر هذه التصريحات تصريحاً عنصرية، أو جنائية».

توجهت عدالة إلى جريدة هآرتس، عبر عدة رسائل. وفي جميع ردودها، أكدت هآرتس أن الأقوال المقتبسة دقيقة، وليست لديها أي إضافة، أو تعديل، حول ما نشرته.

الأمر المقلق هو رد المستشار القانوني للحكومة، الذي وصل إلى مكاتب عدالة في كانون الأول ١٩٩٩. فقد أعلن المستشار في رسالته هذه، أن التحقيق حول تصريحات أزولاي قد انتهى، وأنه حتى لو كان الاقتباس في جريدة هآرتس صحيحاً ودقيقاً، فهو لا يجد بذلك

